قانون جديد للطاقات المتجددة إلى مجلس الشعب قريباً

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: الكهرباء الأردنية إلى لبنان نهاية العام

السويداء - عبير صيموعة

أكد وزير الكهرباء غسان الزامل ضرورة الاستثمار بالطاقات المتجددة، لما لها من انعكاسات إيجابية على المشروعات الاستثمارية، مشيراً إلى وجود مشروع قانون خاص بالطاقات المتجددة أصبح في مراحله الأخيرة ليصار بعد ذلك إلى عرضه على مجلس الشعب لتصديقه، منوهاً بأنه سيكون متوافقاً مع أحدث القوانين في العالم.

ولفت الزامل إلى أن الوزارة عملت كل ما في وسعها حيث تم أحداث بعض التعديلات على القوانين الخاصة بالطاقات المتجددة ولاسيما قانون الكهرباء /٣٢/ وذلك بما يتوافق مع تنفيذ خطة وزارة الكهرباء في تلك المشاريع، ونحن في المرحلة الأخيرة لتحديث كل الأنظمة والقوانين من أجل تشجيع المستثمرين للاستثمار بالطاقات البديلة أو المتجددة، وقال: رغم أن الطاقات المتجددة في العالم وصلت نسبة مساهمتها في الشبكة إلى نحو ٤٠ بالمئة ولكننا نحن في سورية نسير بخطا بطيئة وخجولة.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش تدشينه محطة العجماء لتوليد الطاقة الكهروضوئية الخاصة باستثمار الطاقات البديلة في المحافظة والتي تمتد على مساحة ١٠ دونمات بطاقة إنتاجية ١ ميغا واط وتصل إلى ١٠ ميغا، أشار الزامل إلى أن نسبة ٢٠ ميغا من مشاريع الطاقات المتجددة فقط مربوطة مع الشبكة وهي نسبة خجولة بالنسبة لكمية الكهرباء الحالية المنتجة التي تصل إلى ٢٥٠٠ ميغا، علماً أن حاجة سورية هي ٧ آلاف ميغا، لافتاً إلى أن مشروع خط الكهرباء بين الأردن وسورية ولبنان سيكون جاهزاً نهاية العام الحالي.

وأوضح الزامل أنه تم في الأيام الماضية توقيع عدة عقود منها توقيع عقد لإنشاء محطة توليد بطاقة ٣٣ ميغا واط في حلب إضافة إلى محطة توليد الطاقة الشمسية ٣٠٠ ميغا واط مع شركة إماراتية.

وحول معاناة أهالي المحافظة من القطع الترددي للتيار مع ساعات الوصل أكد الوزير أن جميع محافظات القطر تعاني العديد من الصعوبات والقضايا التي تخص الكهرباء فهناك أعمال كثيرة وأرقام كبيرة لإعادة المنظومة الكهربائية إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، مقدماً الوعود بأن وضع الكهرباء في السويداء وباقي المحافظات خلال الفترات القادمة سيكون أفضل.

بدوره أشار محافظ السويداء همام دبيات إلى أهمية المحطة، لافتاً إلى خطة الحكومة في التشجيع على مشاريع الطاقات المتجددة وخصوصاً محافظة السويداء التي تعتمد على الطاقة الكهربائية في مياه الشرب وهو الأمر الذي يشكل أهمية خاصة في ظل التقنين الكهربائي.

مدير عام شركة كهرباء «السويداء» أوضح لـ«الوطن» أنه حتى اليوم تم التعاقد مع ١٥ محطة على مستوى المحافظة باستطاعات تتراوح بين ٣٠ إلى ٩٠٠ كيلو واط ترفد الشبكة الكهربائية بحوالى ١٩٣٠ كيلو واط، مؤكداً أهمية هذه المشاريع وضرورة تشجيعها كاستثمار تنموي مفيد على أمل التوسع لاستثمار الطاقة الشمسية وزيادة الاستطاعات.

تقنين «جائر» في القنيطرة... والبرد يزيد استهلاك الكهرباء

القنيطرة - خالد الخالد

شكاوى كثيرة وصلت «الوطن» من أهالي محافظة القنيطرة حول واقع الكهرباء، يقول المشتكون فيها: هل معقول أن يتم قطع الكهرباء عن كامل المحافظة؟ وأن يكون التقنين واحداً لكل مناطق وقرى القنيطرة ما يجعلها تعيش في ظلام دامس؟

وتطالب سيدة من القنيطرة في حال كان لا مفر من التقنين بتغيير توقيت التقنين الصباحي في أيام الدوام الرسمي والمدارس بين الساعة السادسة والثامنة صباحاً، واستبدال التقنين لبعد الساعة الثامنة صباحاً بعد توجه الطلاب والموظفين لدوامهم الرسمي، وتقول: من غير المعقول أن نوقظ الأطفال على ضوء فلاش الموبايل والدنيا برد ولا يوجد مازوت ولا غاز لنقوم بإلباسهم على العتمة والبرد.

ويتابع أحد أبناء المحافظة ويشرح المعاناة من انقطاع الكهرباء أثناء الدوام في المديريات حيث يضطر المراجع القادم من تجمعات ريف دمشق للانتظار ساعات لتصوير ورقة أو إجراء معاملة حاسوبية وأغلبية المديريات لا مازوت فيها، كما أن الأكشاك بالمجمع الخدمي في مدينة البعث لا تملك مولدات لتشغيلها لتصوير ورقة ما أو معاملة بسبب المحروقات، ويضيف إن كثيراً من المهن توقفت وكثيراً من المنشآت الصغيرة تعطلت تماماً بسبب التقنين الكهربائي الطويل جداً.

يذكر أن حاجة القنيطرة خلال فصل الصيف من الكهرباء لا تتجاوز ٣٠ ميغا وتزيد خلال فصل الشتاء لتصل إلى أربعين بسبب زيادة الأحمال، ورغم ذلك فهي لا تكاد تذكر مقارنة مع المحافظات المجاورة.

معاون مدير عام شركة كهرباء القنيطرة محمد ابراهيم أكد أن توقيت التقنين المعتمد في القنيطرة خارج عن إرادة الشركة وتم رفع أكثر من كتاب بذلك للمؤسسة، مشيراً إلى أن الظروف الحالية فرضت هذا الواقع وتم اعتماد التقنين بعد أن كانت المحافظة معفاة من قطع الكهرباء نظراً لخصوصية المحافظة وموقعها ودعماً لأبناء القنيطرة للاستقرار على أرضهم.

وأشار إبراهيم إلى أن الشركة طالبت بتوسيع محطة الكهرباء الحالية من ٢٠ ميغا إلى ٤٠ لأن الأحمال زادت بنسبة ١٠٠ بالمئة هذه الفترة مع ازدياد البرد واعتماد الأهالي على الكهرباء للتدفئة، مبيناً أن الشركة ستعمد إلى قطع الكهرباء عن بعض المخارج وبالتناوب لتأمين الكهرباء إلى المناطق الأخرى، وهذا الإجراء سيتم تطبيقه خارج أوقات التقنين المعتمد من المؤسسة لتلافي انقطاع الكهرباء المتكرر عن كل مناطق المحافظة بسبب الأحمال الكبيرة!

إسعاف الموبايلات إلى المشافي بحماة

كهرباء: مخصصات المحافظة انخفضت إلى ١٣٠ ميغا

حماة - محمد أحمد خبازي

ازدادت مع زيادة ساعات التقنين الكهربائي في محافظة حماة مؤخراً من ٤،٥ ساعات قطع إلى ٥،٥ ساعات قطع، معاناة المواطنين الشديدة، وخاصة أنه يتم خلال نصف الساعة التي تصلهم فيها الكهرباء بين فترتي القطع، انقطاع نتيجة النظام الترددي، الذي يجعل نصف ساعتهم دقائق معدودة!.

وطالب المواطنون باعتماد برنامج تقنين أفضل من ذلك، بتجميع أنصاف الساعات بوقت واحد، وقطع الكهرباء بشكل متواصل بقية النهار والليل!. وبيّنَ أصحاب هذا الاقتراح، أنه خلال جمع أنصاف الساعات بفترة معينة، يمكنك أن تشحن بطاريات الليدات، والموبايل، وأن تنجز بعض أعمالك. وأما خلال نصف الساعة التي تأتي فيها الكهرباء، فإنك لا تستطيع أن تفعل شيئاً سوى رؤيتها وهي تنقطع وتتصل!.

وأوضح آخرون أنهم في ظل الواقع الحالي، لايتمكنون حتى من شحن هواتفهم الجوالة!. على حين أكد آخرون أنهم تضرروا كثيراً من هذا الوضع الطارئ، فقد تعطلت أعمالهم وشؤونهم ومصالحهم، بسبب هذا الانقطاع الطويل للكهرباء ومدته ٢٢ ساعة بالتمام والكمال، مع أكثر من ساعة متقطعة من أصل الساعتين المتبقيتين!.

وأشاروا إلى أن وضع الكهرباء كان بالشهر الماضي أفضل من اليوم، فقد كان برنامج التقنين ٤،٥ ساعات قطع و١،٥ ساعة وصل، وفي بعض المناطق ٥ ساعات قطع و١ ساعة وصل، ولكنها ساعة مستقرة وثابتة.

وكشف مواطنون آخرون أنهم يلجؤون إلى المشافي الوطنية بمناطقهم لشحن جوالاتهم، لكونها معفاة من التقنين، وإلى بعض المشافي الخاصة التي تشغل مولداتها عند انقطاع الكهرباء!.

على حين بيّنَ خياطون وأصحاب محال صيانة أدوات منزلية أنهم يتكبدون نفقات كبيرة، لقاء شراء البنزين من السوق السوداء، لتشغيل المولدات لثلاث أو أربع ساعات باليوم فقط، لإنجاز بعض من أعمالهم، كيلا تتوقف نهائياً مصادر رزقهم وإعالتهم لأسرهم، وإذا حملوها لزبائنهم فإنهم يخسرونهم، ما ينعكس سلبياً على عملهم أيضاً.

وأما أصحاب المحال الأخرى، في أسواق ابن رشد والدباغة والطويل، فبيّنوا أنهم يغلقون محالهم عند الثالثة أو الرابعة بعد الظهر، توفيراً للوقت والجهد والنفقات، فالحركة خفيفة والكهرباء طوال النهار مقطوعة، والذهاب للمنزل أفضل وأكثر راحة.

من جانبه كشف مصدر في الشركة العامة للكهرباء بحماة لـ«الوطن»، أن ساعات التقنين ارتفعت في عموم المحافظة إلى ٥،٥ ساعات قطع مقابل نصف ساعة وصل، بسبب انخفاض الوارد الكهربائي من ١٥٠ ميغا إلى ١٣٠ ميغا بالوقت الحالي.

وأوضح أن العودة لبرنامج تقنين ٥ ساعات قطع و١ ساعة وصل، مرهونة بتحسن مخصصات المحافظة من الميغاوات. ولفت إلى أن تطبيق النظام الترددي بهذه الفترة، لايقتصر على محافظة حماة فقط، وإنما هو نظام يطبق على الشبكة العامة بالقطر، لحمايتها من الانهيار عند الحمولات الزائدة نتيجة الطلب الشديد على الاستهلاك، وأشار إلى أنه تم مؤخراً تبديل العديد من المحولات بحماة والمناطق ، نتيجة احتراقها بالكامل.

٩٠٠ طن طحين يومياً

مدير السورية للحبوب لـ«الوطن»: حاجة حمص ٥٠٠ طن يومياً والزائد يشحن إلى المحافظات

حمص- نبال إبراهيم

بين مدير فرع المؤسسة السورية للحبوب في حمص سمير سلامي لـ«الوطن» أن الفرع يطحن ما يقارب ٩٠٠ طن يومياً من القمح لتغطية حاجة المحافظة من الدقيق التمويني، مشيراً إلى أن حاجة المحافظة من مادة الطحين (الدقيق التمويني) تبلغ زهاء ٥٠٠ طن يومياً يتم توزيعها على كل أفران القطاع العام والخاص بالمدينة والريف، موضحاً أن هذه الكميات من الدقيق يتم إنتاجها وتأمينها من المطاحن العامة والخاصة المتعاقد معها بالمحافظة، مشيراً إلى فائض بالإنتاج في حال وجوده يتم شحنه إلى محافظات أخرى وفي حال النقص يتم استكماله من تلك المحافظات حسب خطة الشحن المتعارف عليها ضمن الإدارة العامة.

وأوضح أنه يتبع لفرع المؤسسة خمس مطاحن، لافتاً إلى أن مطحنة الهلال بالخدمة وتعمل بطاقة إنتاجية قدرها ١١٠ أطنان قمح يومياً، ومطحنة تلكلخ شارفت أعمال التجهيز فيها على الانتهاء وستوضع بالخدمة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ القادم بطاقة طحنية إنتاجية تصل إلى ٦٠٠ طن قمح يومياً، ومطحنة الوليد ما زالت خارج الخدمة وحالياً هي بمرحلة إعادة التأهيل من الناحية الإنشائية لزجها بالعمل بطاقة إنتاجية تبلغ ٤٠٠ طن قمح يومياً، ومن المتوقع البدء بتجهيز المطحنة من ناحية الآلات والمعدات خلال العام القادم ضمن خطط الإدارة المركزية الاستثمارية، على حين لا تزال كل من مطحنتي الزهراء والنجمة خارجتين عن الخدمة حتى تاريخه، علماً أن الطاقة الإنتاجية لكل منهما ١٠٠ طن يومياً.

طاقة تخزينية

ولفت سلامي إلى أن الطاقة التخزينية لصوامع الحبوب في المحافظة تصل إلى ٣٠٠ ألف طن موزعة على كل من وحدة صوامع شنشار بطاقة تخزينية تبلغ ١٠٠ ألف طن يتم استخدامها لتخزين القمح الذي تشتريه المؤسسة من الفلاحين خلال موسم تسويق القمح أو تخزين الأقماح الواردة بموجب عقود داخلية أو خارجية، إضافة لتخزين الحبوب للقطاع الخاص والعام والمؤسسة السورية للأعلاف والمؤسسة العامة لإكثار البذار وتجار القطاع الخاص، والحبوب المخزنة فيها هي (قمح وشعير وذرة) وتتقاضى المؤسسة أجوراً لقاء عملية التخزين والغربلة والتهوية والتعقيم، ووحدة صوامع حمص بطاقة تخزينية تبلغ أيضاً ١٠٠ ألف طن وعملها يماثل عمل وحدة صوامع شنشار، ووحدة صوامع تلكلخ وطاقتها التخزينية ١٠٠ ألف طن أيضاً وتماثل بعملها عمل الصومعتين، إضافة إلى وجود وحدة صويمعة الشرفة وطاقتها التخزينة ١٢ ألف طن قمح وتعتبر أحد مراكز شراء القمح بموسم التسويق من الفلاحين، ووحدة صويمعة القصير وطاقتها التخزينية أيضا ١٢ ألف طن قمح وهي خارج الخدمة حاليا نتيجة استهدافها من المجموعات الإرهابية المسلحة وتم الانتهاء من عملية ترميمها إنشائياً بالعام ٢٠٢١ الجاري، ومن المتوقع البدء بتجهيزها من ناحية الآلات والمعدات خلال العام المقبل، ووحدة صويمعة تدمر هي خارج الخدمة وطاقتها التخزينية كانت سابقاً ١٢ ألف طن قمح أيضاً، إضافة إلى مركز العسكرية الذي يحتوي على ١٧ هنكاراً (مستودعاً) أسقفها أترنيت والمركز مجهز لتخزين القمح الدوكمة أو نواتج الغربلة، إضافة لكونه مركزاً رئيسياً لتخزين وتوزيع الدقيق الوارد من المطاحن الخاصة إلى الأفران الآلية الاحتياطية والأفران الخاصة، ومركز ساريكو الذي يحتوي على ١٠ مستودعات أسقفها بيتونية وهو مركز مخصص لتخزين الأكياس بكل أنواعها (الخيش والبروبولين الجديد والمستعمل)، ومركز النقل الذي يحتوي على ٧ هنكارات أسقفها أترنيت إضافة لكونه مرآباً للسيارات الشاحنة التي تنقل القمح والدقيق.

وعن أهم الصعوبات التي تعيق عمل الفرع تحدث سلامي عن عدم وجود عدد كاف من السيارات الشاحنة لتخديم مراكز المطاحن والصوامع من ناحية نقل الأقماح وتوزيع الدقيق على المخابز الآلية والاحتياطية وأفران المدينة الخاصة، ووجود نقص بفئة السائقين للسيارات الشاحنة والتقنين الكهربائي الجائر لمراكز فرع المؤسسة (الصوامع والمطاحن) مما ينعكس سلباً على العمل وعدم كفاية مادة المازوت المخصصة لمجموعات التوليد وعدم وجود مقر لإدارة الفرع حيث إن المقر الحالي مستأجر ولا يلبي متطلبات دوائر الفرع مما ينعكس سلباً على العمل.

> وضع مطحنة تلكلخ بالخدمة وتجهيز صويمعة القصير خلال العام القادم